



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية



التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق



أ. د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد
أيار (مايو) 2022

ورقة عمل

WP/2022/02

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2022
الطبعة الأولى 2022

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، CH-1211 Geneva 22, Switzerland، أو عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org : والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

العنوان: التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، بغداد، 2022.

ISBN: 9789220374498 (Web pdf)

تم تمويل هذا البحث بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ان النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الورقة تخص المؤلف تم تمويل هذا البحث بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ان النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الورقة تخص المؤلف ولا تعكس بالضرورة سياسات أو وجهات نظر منظمة العمل الدولية أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وقد تم إعداد هذه الورقة بغية تسهيل تبادل المعرفة وتحفيز النقاش، ولم يتم تحرير النص وفقاً لمعايير النشر الرسمية ولا تتحمل منظمة العمل الدولية أي مسؤولية عن الأخطاء.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في المنشور ولا المواد المعروضة فيه، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية

ص.ب. 11-4088، رياض الصلح 1107-2150

بيروت، لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

مقدمة:

بعد اصدار سياسة التشغيل الوطنية عام 2010، ثمة حاجة ماسة اليوم لاتخاذ تدابير وصياغة سياسة تشغيل وطنية جديدة ذات أهداف واضحة وبرنامج تنفيذي قابل للتطبيق، لا والاجتماعية في العراق. كما أن وان رؤية واستراتيجيات وخطط وبرامج العراق في المجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي لا بد وان تتأثر بشكل جوهري بالعامل الديموغرافي لا سيما في قدرات الاقتصاد العراقي لاستيعاب القوى البشرية المتنامية والضغط الخدماتي الناجم عن الزيادة السكانية والتغير في التركيب العمري وانعكاساتها على قدرات قطاعات التعليم والصحة.

تركز هذه الورقة على قضايا التحول الديموغرافي في العراق، وانعكاسات التحول على الاستقرار المجتمعي ومسار التقدم نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، وبالذات الأهداف الخاصة بالصحة والتغذية والتعليم والمساواة، علاوة على علاقته بتوسيع فرص العمل اللائق والتخفيف من الفقر ومواجهة تحديات البيئة.

كما تتناول الورقة أيضاً تحليل مظاهر فجوات التنمية وعدم المساواة في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا سيما عدم المساواة على الصعيد الجغرافي والنوع الاجتماعي، الحق في الصحة وفي التعليم وفي الحماية الاجتماعية، وهي حقوق نص عليها دستور العراق الجديد. وقد كشفت المعطيات ضرورة ردم الهوة بين الواقع وبين تطلعات السكان واهداف الدولة بضمان الحياة الكريمة واللائقة لهم. وتؤكد البيانات على أهمية الوعي بمؤشرات الإنجاب ومراقبتها باعتبارها متغيرات مرتبطة بمستويات الخصوبة والوفيات للحصول على فهم صحيح يفيد عند رسم سياسات التشغيل والصحة والسياسات الاجتماعية. الى جانب الاوضاع الديمغرافية، حاولت الدراسة تسليط الضوء على بعض الظواهر كالبطالة والفقر وعدم المساواة وتهميش فئات من السكان وعدم ايلاء الشباب اهتماما خاصا وترى انها انعكاس لغياب سياسة سكانية رشيدة.

واليوم تدفع التحولات الديموغرافية المتسارعة الى التركيز على مسألتي التنمية الاجتماعية والبيئة باعتبارها متغيرات محورية مترابطة ترابطاً وثيقاً تعزز وترسخ دعائم التنمية المستدامة. وهذا النهج المتكامل يحول الزخم الرامي إلى تحقيق الاستدامة البيئية إلى سبيل يعتد به للتنمية، حيث تستحدث وظائف أكثر وأفضل ويجري تحقيق الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر. وليس من شك أن تحقيق نتائج إيجابية في هذا المسار أمر ممكن، لكنها تتطلب سياسات خاصة بكل بلد، من شأنها أن تقتنص الفرص وتتصدى للتحديات المحددة، عبر إدماج العناصر البيئية والاجتماعية وعناصر العمل اللائق وضمان انتقال سلس وعادل إلى الاقتصادات المستدامة. وفي الواقع، ربما تكون الفرص أكبر لتحقيق المكاسب في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

وقد بات من البديهي أكثر من أي وقت مضى اعتماد تغيير جذري والتخلي عن اتباع سياسات العمل المعتادة وفق مقولة "النمو أولاً والتنظيف لاحقاً". وهو ما تدعوه الكثير من المؤسسات الدولية، التي تدعو بشكل ملح إلى تغيير هذا الاتجاه بوضع نهج متكامل كما عبرت عنه حصيلة مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، الذي شدد على توفير العمل اللائق باعتباره هدفاً مركزياً ومحفزاً للتنمية المستدامة وللاقتصاد أكثر استدامة بيئياً.

ولمنظمة العمل الدولية تاريخها حافل من الالتزام النشط والدعم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يوفر أمامها فرصة هامة للمضي قدماً في مهمتها والمساهمة في الوقت نفسه في الاقتصادات المستدامة بيئياً. ويمكن للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية أن تستند إلى هذا الزخم في عملية التغيير البنوي نحو أنماط مستدامة من الإنتاج والاستهلاك لصالح استحداث فرص عمل لائق جديدة على نطاق واسع وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية الملائمة والمضي بوتيرة متصاعدة في الإدماج الاجتماعي وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية لصالح أجيال المستقبل بخطوات دقيقة وثابتة.

أولاً-التحديات البنيوية: الكلفة الاجتماعية والبيئية

لابد من الاعتراف ان الكثير من الأسباب التي تجعل العراق بهذا المستوى من مؤشرات التنمية، يعود الى اسباب هيكلية لا تقتصر على ظروف الحرب والخلافات السياسية الداخلية وضغوط القوى الخارجية. أذ ان هناك اختلالات وظيفية على كل المستويات الوطنية والمحلية. أنظمة التعليم والصحة والعدالة تعاني من الهشاشة والضعف على المستوى الوطني والمحلي، وغالبًا ما تكون غير مواكبة للتطور. كما يعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة على جميع المستويات، وتحول ديموغرافي وضغط سكاني حاد بالتزامن مع من تأثير الأزمات والنزوح وجائحة كورونا فضلاً عن الموروثات الثقافية والتعثر في التنمية الاجتماعية.

هذا المزيج المعقد من الضغوط والتحديات البنيوية يجعل فرص تحقيق أي شكل من أشكال الاستقرار الدائم والتعافي والمضي قدماً نحو التنمية ورسم سياسات مستقبلية تحديًا سيتطلب مزيد من الصبر والمشورة والدعم الخارجي والداخلي.

كما يجعل من غير الواقعي تمامًا افتراض إمكانية تحقيق الاستقرار ببساطة عن طريق الحوار السياسي، أو أن التعافي والتنمية يمكن أن تتم من خلال تنفيذ شكل من أشكال الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الدولة التي تواجه أساساً سلسلة من الفجوات والتباينات الإقليمية والعرقية والمناطقية -والدور الذي تلعبه القوى الفاعلة في أجزاء مختلفة من العراق. إذ تتجاهل الكثير من الجهود الخارجية والداخلية هذه التحديات لتحقيق الاستقرار والامن واستدامة التنمية في العراق، ولا تتصدى للمجموعة الكاملة من التحديات التي ستشكل مستقبل العراق وفي مقدمتها التحولات الديمغرافية والفرصة السكانية وانعكاسها على السياسات التنموية في العقود المقبلة.

ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بتطور التحديات التي تهدد العراق حتى على المدى القصير. ومع ذلك، فمن الممكن تقييم العمق والامتدادات والطبيعة الهيكلية للإخفاقات والتحديات البنيوية الأوسع. وتشمل هذه الإخفاقات في مجال الحوكمة والاقتصاد والتركيب السكانية التي تطورت على مدى عقود، وهي تشمل أيضاً عوامل الضغط السكاني والتأثير الممتد لعوامل رئيسة مثل الفقر والبطالة والتشوه المتمركز بسبب رعيّة الاقتصاد وتردي مناخ الاستثمار وضعف القطاع الخاص.

ما يلفت النظر له، ان البيانات المتاحة غير مؤكدة في كثير من الحالات، وهي تمثل أحد التحديات الرئيسية لتوفير بيانات تفصيلية ودقيقة وصولاً الى تشخيصات أفضل. وبناءً على هذه التحولات، نحاول في هذا التحليل الاعتماد على بيانات من مجموعة واسعة من المصادر، تركز في المقام الأول على مصادر الخبرة مثل وكالات الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، ومراكز الدراسات الاستراتيجية.

نحاول في هذه الورقة تناول التحديات الهيكلية العميقة في العراق مع التركيز على:

- الانقسامات والصراعات
- التحديات البشرية
- تحديات الحوكمة
-

وعلى الرغم من كل هذه التحديات لا يزال العراق دولة تمتلك فرص وطاقات هائلة، وهذه المؤشرات تدق ناقوس الخطر من أن العراق ربما يواجه تحديات خطيرة في كل من هذه المجالات والتي يمكن أن تتركه هشاً منقسماً يعاني من الضعف إلى أجل غير مسمى في المستقبل.

لا أحد يستطيع مساعدة العراق ما لم يساعد نفسه بنفسه.

لقد أظهرت معظم المعطيات وتحليل التحديات أن مشاكل العراق لا يمكن حلها من خلال دفعة من المساعدات الخارجية، ومناهج ثابتة لإيجاد حلول واسعة ب ر، مثل بعض الأشكال الحديثة لخطة مارشال. سيتطلب النجاح سنوات من جهد المريض والتشخيص الدقيق والتخطيط والتكيف مع التدفق المتغير للأحداث. ومع ذلك، فإن حجم وتعقيد المشاكل الهيكلية في العراق، والتحديات السياسية التي تخلقها، وتكلفة الموارد اللازمة للتعامل معها، تجعل شيئاً واحداً واضحاً للغاية.

- أدى النمو السكاني وما يصاحبه من توسع حضري متزايد وغير مخطط في العراق الى ظهور مجموعة متنوعة من التحديات. فقد ازدادت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في احياء فقيرة زيادة حادة منذ عام 2003، وكذلك التلوث الحضري، وكلاهما يتجاوزان المتوسط العالمي. وهذه الزيادة توسع من مساحة التحديات لتأمين الشمول، ونظم النقل والمدن والمجتمعات المستدامة، وإدارة النفايات والأماكن العامة، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية.
- ما يزال عدد النازحين داخلياً بسبب الازمات المتلاحقة مرتفعة على مدى العقدين الأخيرين، وما تزال بعض المناطق المدمرة تعاني من مشكلات بنيوية لإعادة الحياة فيها وتأهيل سكانها وضمان عودتهم الأمانة اليها.
- أما العامل المناخي، فما تزال المؤشرات قليلة على المستوى الوطني، ولا تتوفر بيانات كاملة لتقييم أثر الكوارث بشكل كامل على الامن الانساني، ومدى اعتماد استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث وفقا لإطار سندياي. ومدى ادماج تغير المناخ في السياسات والخطط والبرامج الوطنية.

- ويرتبط بالمناخ أيضاً، ما يعانيه العراق من انخفاض مساحة الغابات، كما تضم نسبة منخفضة من الأراضي المصنفة على أنها محمية مقارنة بالدول الأخرى، وهناك فجوات ملحوظة في البيانات الخاصة بمؤشرات التصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.

1- المتغيرات الديمغرافية: مشاهد الثابت والمتحول

لا توجد دراسة تتناول استقرار العراق وتعافيه وتنميته إلا وتركز على الإرث الثقافي والبناء المجتمعي المتنوع، وأن المشكلة الأكثر إلحاحاً والدرجة التي يجب على العراق التعامل معها هو إيجاد حلول عملية ناجحة للمصالح المتنافسة وصولاً إلى الاستقرار المجتمعي.

لقد شهد العراق منذ أربعة عقود سلسلة من الازمات العنف والتوتر، استقطبت الكثير من سكان العراق، وأجبرت على تحركات سكانية كبيرة وفصل فعلي في بعض المناطق، حيث تغيرت التركيبة الديمغرافية للعراق في بعض المناطق. وغالباً ما تعاني الأقليات الأصغر مشاكل خاصة. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من الأقليات الصغيرة في العراق قد أجبرت على مغادرة البلاد منذ عام 2003. وهذا ينطبق على بعض الأقليات الأكبر أيضاً¹.

وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها العراق من حيث الاستقرار والأمن وفرص تضييد الجراح والتنمية، فإن التقرير التشخيصي القطري المنهجي للبنك الدولي يختلف إلى حد ما من حيث الأرقام، ويلخص التأثير الحالي للضغوط العرقية والطائفية على النحو التالي:

"لا توجد أرقام ديمغرافية موثوقة في العراق. إذ لم يجرى تعداد كامل للسكان منذ عام 1987، حيث أن تعداد 1997 لم يشمل المحافظات الكردية الثلاث. ومع ذلك، ووفقاً للإحصاءات الحكومية لعام 2010، فإن 97% من سكان العراق البالغ عددهم 35 مليون نسمة مسلمون، ويشكل الأكراد ما يتراوح بين 15 و 20% من سكان العراق.

ولا توجد خطوط فاصلة واضحة بين التحديات الراهنة التي يواجهها العراق التي يتوجب التعامل معها بشكل نهائي. إن جميع هذه التحديات تتفاعل مع بعضها، غير أن التحديات التي تجعل العراق يمكن تقسيمها إلى أربع فئات رئيسية هي: الإنسان، والحكم، والاقتصاد، والأمن. ولكن من الأهمية بمكان أيضاً إدراك أن التحديات البشرية البنوية والطويلة الأجل في العراق لها أسباب أخرى بالغة الأهمية.

أ- ضغط السكان

إن التركيبة الديمغرافية، والضغط السكاني، والتغيرات الناجمة عن ذلك في البناء الاجتماعي والاقتصادي في العراق هي أساس تشكيل العديد من المشاكل البنوية الحالية، على الرغم من أن الكثير من التحليل الخاص بالعراق -شأنه شأن الكثير من التحليل في العالم العربي- يتجاهل هذه القوى أو يقلل منها.

¹ - Anthony H. Cordesman, After ISIS: Creating Strategic Stability in Iraq, CSIS, Washington, 2017.

وفي الوقت الذي تركز فيه الكثير من التحليلات السياسية للانقسامات الحالية داخل العراق، ومن النظر وباهتمام لكثيراً من الجهود المعنية بمعالجة المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية في العالم العربي أنها تتجاهل القوة الهائلة للنمو السكاني، ومدى تأثير الضغوط السكانية على مشاكل وصراعات اليوم، وضرورة أن يأخذ في الاعتبار أي جهد لتحقيق الاستقرار والتنمية مستوى النمو السكاني في المستقبل.

مرة أخرى، لا توجد أرقام دقيقة تستند إلى تعداد موثوق به. غير أن الاتجاهات التي تعكسها معطيات الواقع لتقدير عدد سكان العراق تشير الى انه قد ارتفع من حوالي 5.2 مليون نسمة عام 1950 إلى 13.2 مليون نسمة في عام 1980 في بداية أزمة الخليج الأولى. وبلغ عدد سكانها حوالي 18.1 مليون نسمة في عام 1990، و أكثر من 25 مليوناً عام 2003. ووفق تقديرات عام 2018 حوالي 38.141 مليون نسمة²، اذ يزيد السكان بأكثر من مليون نسمة سنوياً، أي أكثر من سبعة أضعاف ما كان عليه في عام 1950. ويتوقع أن يتجاوز عددهم 53 مليون نسمة عام 2030³، نتيجة معدل النمو السكاني المرتفع الذي يبلغ 2.4%. لذا فان هذا النمو السكاني يمثل تحدياً جدياً في وجه التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وخفض البطالة لا سيما بين الشباب، فضلاً عن الضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط وتفاقم مشكلة السكن العشوائي.

وليس من قبيل المصادفة القول إن نمو التطرف التي حدثت في كثير من البلدان وأظهرتها التقارير الدولية ومراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية تؤكد بما لا يقبل الشك أن حكوماتهم لم تلب احتياجات شعوبها، وان الضغط السكاني شكل عاملاً رئيساً في خلق بعض المشاكل المجتمعية، فضلاً عن اخفاق الحكومات والفساد واخفاق التنمية الاقتصادية. لقد ادت هذه العوامل الى صعود في مستويات التطرف الذي تزامن مع إخفاقات مستمرة في إرساء أسس الديمقراطية وفشل العلمانية⁴. وليس من شك ان العوامل المسببة معقدة ومتراصة، لا يمكن فصل أي عامل منها عن الآخر فالأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية للتطرف والارهاب والعنف ترتبط في الوقت نفسه بدرجة عالية بالإخفاق التنموي وفشل السياسات الاجتماعية وضعف الممارسات الديمقراطية.

ب- الهبة الديموغرافية:

لعل أبرز سمات النمو السكاني في العراق الفئة العمرية من الشباب، على الرغم من أن عدد كبار السن والمتقاعدين أخذ في الازدياد أيضاً. وتقدر بعض الدراسات أن متوسط العمر في العراق هو من بين الأصغر في العالم (19.9 سنة فقط)، وأن متوسط عمر السكان موزع على النحو التالي⁵:

❖ 0-14 سنة: 39.88% (ذكور 7,766,832 / أنثى 7,445,633)

❖ 15-24 سنة: 19.07% (ذكور 3,703,302 / إناث 3,572,702)

❖ 25-54 سنة: 33.7% (ذكور 6,499,345 / أنثى 6,354,506)

❖ 55-64 سنة: 3.96% (ذكور 720976 / أنثى 790.301)

² - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 47

³ -المصدر السابق نفسه.

⁴ -Cordesman H. Anthony, Rethinking The Threat of Islamic Extremism: The Changes Needs in U. S. Strategy, Center for Strategic and International Studies, December, 2016.

⁵.Ibid.

❖ 65 سنة فأكثر: 3.39٪ (574.521 / أنثى 717.907) (عام 2016)

تظهر المؤشرات الديمغرافية المستوى المتسارع للنمو السكاني في العديد من البلدان النامية، حيث يستمر الارتفاع في معدلات الخصوبة الذي ينعكس على نسبة السكان من الشباب، والسرعة الكبيرة التي تنمو بها القوى العاملة في معظم تلك البلدان، (ومن المتوقع ان يستمر النمو أكثر) حيث فشلت الحكومات ولعقود طويلة في تلبية احتياجات شبابها والسكان عموماً لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

تشير تقديرات النمو السكاني ان العراق شهد أعلى معدلات نمو للسكان بين بلدان المنطقة، حيث تضاعف سكان العراق بمعدل 7.4 مرة في المدة بين 1950 الى 2015 مقارنة بعدد من بلدان المنطقة التي تتسم هي الأخرى بارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني على الرغم من الصراعات والحروب الأهلية المستويات الآتية⁶:

الدولة	تقديرات النمو
1 العراق	7.4 مرة
2 ليبيا	6.8 مرة
3 اليمن	5.7 مرة
4 إيران	5.0 مرة
5 اليمن	5.7 مرة
6 مصر	4.5 مرة
7 تونس	3.2 مرة

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية والحروب شهدت البلدان غير المستقرة ومنها العراق زيادة كبيرة في عدد سكانها من الشباب، وأدى هذا الضغط السكاني الى بطالة كبيرة لدى الشباب والى كثافة شديدة في المدن مع تزايد الاحياء الفقيرة والعشوائيات، والخوف من المستقبل في تأمين فرص العمل اللائق في القطاع العام او في المشاريع المملوكة للدولة واستمرار التدهور في التعليم والصحة وخدمات البنى التحتية الأخرى.

ثمة قضية مهمة تتطلب التركيز العالي في إطار التحولات الديمغرافية في العراق، اذ على الرغم من انخفاض معدل النمو وان كان بطيئاً بسبب انخفاض معدلات الخصوبة غير ان نسبة الفئة العمرية (15-64) بالمجتمع استمرت بالزيادة، وبالتالي تزيد نسبة إحلال القوة العاملة فتزيد معها نسبة السكان النشطين اقتصادياً. وإذا ما بلغت الفئة العمرية (15-64) ما يقارب 60% من السكان سيدخل المجتمع مرحلة الهيبة الديمغرافية، ويتم الاستعداد لهذه المرحلة في كثير من بلدان العالم التي تتطلع الى التنمية والتطوير من اجل الاستفادة القصوى، لا سيما وان المجتمعات تمر بهذه المرحلة مرة واحدة لن تتكرر تمتد مدد تتراوح بين (3 الى 35) عاما ولذلك تسمى بالهيبة الديموغرافية او الفرصة السكانية. هذه التحولات السريعة هو ما نلاحظه في العراق، إذ مثلت هذه الفئة العمرية ما نسبته (50.1%) من اجمالي السكان في عام 1987 وازدادت الى 51.6% في عام 1997 والى 56.1% في عام 2009 والى 56.77% في عام 2014). ومن اللافت للنظر ان هذه النسبة مستمرة بالزيادة والعراق يبدو انه

⁶-Ibid.

على اعتبار الهبة الديمغرافية، وهي المرحلة الحرجة جدا في ظل ظروف العراق الحالية فباستثمارها تساعد على خفض معدلات البطالة والإعالة وتزيد من فرص الاستثمار والإدخار على مستوى الفرد والمجتمع ومن ثم تساعد على تسريع عجلة التنمية وبخلافه تصبح تأثيراتها بالغة الخطورة يتساقط أثره على معدلات البطالة والفقر لا سيما بين الشباب.

ان استثمار الهبة الديموغرافية سيؤدي بلا شك الى آثار إيجابية تساعد في تحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية لا سيما الفئات العمرية الصغيرة. ومن المعروف ان الاستثمار في التعليم المبكر له مردود يرفع مستوى التنمية البشرية وبالتالي الارتقاء في جودة نوعية الحياة واستدامتها، ومن ثم فان الثبات النسبي في إعداد الأطفال يسمح بإحداث طفرة نوعية في التعليم.

وسيكون لديناميات السكان في المستقبل تأثير حاسم في النتائج الإنمائية المستقبلية. ويتمتع العراق بأحد أكثر المجموعات السكانية شبابا في العالم، إذ يُقدَّر عدد السكان الذين تقلُّ أعمارهم عن 19 سنة بحوالي 50٪. وينطوي المشهد الديموغرافي على زيادة في عدد السكان البالغين من 20-32 مليون بحلول عام 2030. وسيزيد هذا الأمر من الضغط على الموارد الاقتصادية التي هي نفسها أكثر ندرةً من أيِّ وقت مضى، بما في ذلك الغذاء والماء والبنية التحتية الحضرية والخدمات العامة. ومن المتوقع أيضا أن يزيد الطلب على العمل إلى ما بين 5-7 ملايين فرصة عمل إضافية. ويمكن أن يكون هذا العدد أعلى بكثير إذا ارتفعت معدلات المشاركة في قوة العمل، وبخاصة بالنسبة للنساء.⁷

ت- التشغيل والبطالة:

ما يزال سوق العمل العراقي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة على الرغم من الجهود المبذولة لا سيما بين الشباب الاناث في الفئة العمرية (15-299) وتباينها بين المحافظات وارتفاعها بين الجامعين، على الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن التشغيل والبطالة لا سيما في قطاع العمل غير المنظم.

وعلى الرغم من توفير الحكومة للعديد من الوظائف في الصناعات والمؤسسات المملوكة للدولة، اضطر العديد من العراقيين إلى الحصول على وظائف توفر الحد الأدنى من الدخل إلا ان الإنتاجية الصافية منخفضة جدا، مما يؤدي إلى البطالة المقنعة. ومن المؤكد الإشارة أيضاً الى ان متوسط مستوى بطالة الشباب تصل الى 30٪. ولكن، كما هو بالنسبة لكثير من البلدان النامية، لم يعد التشغيل مقياسا للرضا الشعبي، أو الإنتاجية، أو حتى بالنسبة لقسم من السكان الذين وجدوا نوعا من العمل.

والواضح أن التوزيع العمري في العراق لا يخلق حاجة مستمرة وكبيرة لفرص عمل جديدة فحسب، بل يخلق نسبة إعالة تزيد على 78%، كما أن الحاجة إلى دعم أولئك الذين لا يعملون يشكل عبئا كبيرا على القوى العاملة الحالية. على صعيد آخر، أجبر التغير الاجتماعي السريع الكثير من سكان العراق الى تغيير موقعهم ومهنتهم. وقد

⁷ -وزارة التخطيط، العراق، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، ص 24.

تفاعلت الضغوط السكانية مع قوى الحرب لدفع مختلف الجماعات العرقية والطائفية إلى تحالفات وأوضاع وظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة جداً.

في تشرين الثاني 2016، نشرت منظمة الاسكوا⁸ دراسة بعنوان بحث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، 2015-2016 اوضحت التكاليف الأوسع للاضطرابات والقتال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، إذ بدأت تلك التحولات في البلدان العربية عام 2011 بأحداث اجتماعية-سياسية عُرِفَتْ اجمالاً بالربيع العربي اسفرت، عن عدم الاستقرار وفي بضعة حالات عن الحرب. ولم يتم التحسس بآثارها السلبية في الدول التي تحملت عبء العنف المسلح بدرجات متفاوتة مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن بل أيضاً في الدول المجاورة ايضاً. ويجد البحث ان بالمقارنة مع التوقعات التي جرت قبل العام 2011. ادت الصراعات في المنطقة الى خسائر كبيرة في النشاط الاقتصادي بلغت 613,8 مليون دولار وعجز مالي بلغ 243,1 مليار دولار. وأدت تلك الصراعات الى تدهور أكبر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى كالبطالة، والفساد، والتعليم والفقير. كما تلقي ازمة النزوح واللجوء أعباء ثقيلة على المجتمعات التي خرج سكانها كلاجئين وعلى البلدان التي تتعرض لتأثيرات اللاجئين الوافدين، تمثل أبرزها في تدهور مؤشرات التنمية البشرية وزيادة المعاناة في الحالات الصحية السيئة وسوء التغذية، ومحدودية وسائل العمل والتعلم.

وعند مقارنة أوضاع التشغيل وفقاً للنوع الاجتماعي، ما تزال الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور في غير صالح النساء، إذ يبلغ معدل البطالة بين النساء 22.2% عام 2016 مقابل 8.5% بين الرجال بعمر 15 عاماً فأكثر، وترتفع في العام نفسه بين الفئة العمرية الشابة (بعمر 15-24 عاماً) الى 38.0% بين الاناث مقابل 20.1% بين الذكور⁹. علماً ان معدل النشاط الاقتصادي للأفراد بعمر 15 عاماً فأكثر بلغ عام 2018 حوالي 42.8% مع وجود تفاوت في النسبة ما بين الرجال (72.7%) والنساء (13.0%)¹⁰.

وعند البحث في التحديات الرئيسة التي تواجه الشباب في العالم العربي اليوم، أظهرت دراسة ميدانية¹¹ ان 50% من الشباب يعتقدون ان بروز مظاهر التطرف يشكل أخطر التحديات للأمن الإنساني العربي، وان 38% منهم أكدوا على التهديدات الإرهابية، وتهديد البطالة 36%، ثم عدم الاستقرار المجتمعي 34%، في حين أكد 34% من المبحوثين على ارتفاع تكاليف المعيشة. بينما أجاب ربع المبحوثين 25% ان غياب القيادات السياسية القوية يعد من أهم التهديدات.

وتشير معطيات تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016¹² ان في مقدمة الأسباب الرئيسة للتطرف هو عدم توفر فرص العمل للشباب.

8 - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2015-2016.

9 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 788

10 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018.

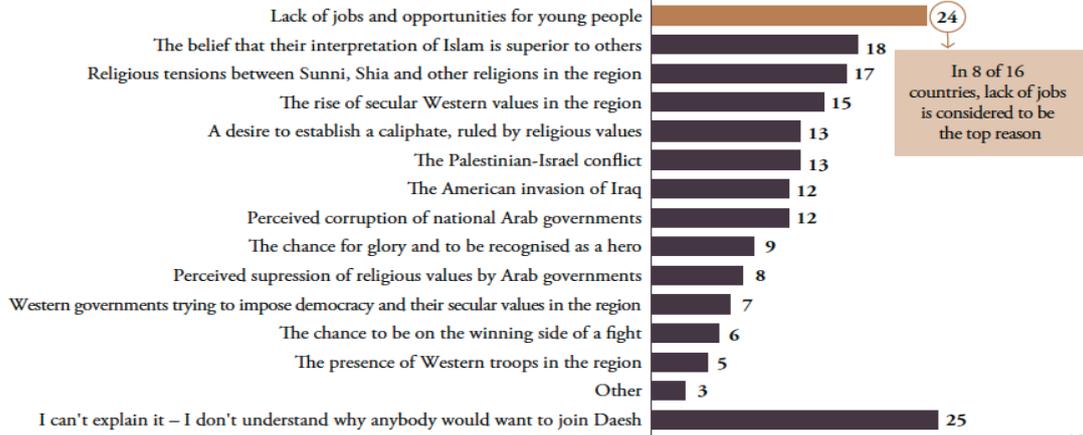
11 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016.

12 - المصدر السابق نفسه.

شكل (1) يبين ان نقص فرص العمل من أهم أسباب التطرف من وجهة نظر السكان العرب

LACK OF JOBS IS SEEN AS THE TOP REASON YOUNG ARABS BELIEVE PEOPLE JOIN DAESH, ALTHOUGH 1 IN 4 DO NOT UNDERSTAND WHY ANYBODY WOULD JOIN THE GROUP.

Which of the following, if any, do you think are the primary reasons why some young people are attracted to Daesh? Please choose up to three reasons.



لقد كان للأزمة المركبة التي عاشها العراق منذ منتصف 2014 واحتلال الارهاب لعدد من المحافظات والمناطق تأثيراتها على مجمل الأوضاع ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية، كما تفاقمت آثارها على الفرد والاسرة والمجتمع بعد الازمة الصحية سبب جائحة كورونا منذ مطلع عام 2020، مولدة بيئة هشة غير محمية تعاني من عدم الاستقرار والعنف والضياع، انعكست على حال التشغيل والاستثمار والانتاج والنمو والحراك السكاني. وهذا ما أنعكس على فرص تحقيق خطط التنمية الوطنية 2018-2022 لأهدافها المرسومة بخفض معدلات البطالة وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، ورفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل، ورفع انتاجية العمل وتوفير بيئة عمل لائقة ومستقرة.

ان استمرار الخلل وعدم التوازن في سوق العمل وانفصام مخرجات التعليم عن سوق العمل، مع تأثيرات مباشرة وعميقة لأزمة الإرهاب والعنف وما رافقها من نزوح واضرار وخسائر مادية وبشرية واجهت ملايين السكان، بلورت تفسيرات مقنعة لارتفاع معدلات البطالة الظاهرية لتصل الى 13.8% عام 2018 وارتفاع معدلات العمالة الناقصة الى 28.2%. إذ ترك سكان المناطق المحتلة من الارهاب سكتهم وعملهم وممتلكاتهم، ولد ذلك بيئة خصبة لارتفاع مستويات الفقر لترتفع وتصل الى 30% على مستوى العراق عام 2017 والى 41% في المحافظات التي احتلها الارهاب بعد ان كانت حوالي 18% في نهاية عام 2013.

وعلى الرغم من ان المشاركة حق مدني أساسي يدعم ويعزز مفهوم المواطنة وقيمها، إلا ان الشباب العراقي لم يأخذ مساحة واسعة من التأثير في مؤسسات القرار ذات الصلة بحياتهم وذلك لسببين رئيسيين أولهما: أن المؤسسات ذاتها لا تشعر بالتزامات تجاه الشباب من أجل حثه أو تعزيز مشاركته والثاني: ان الشباب أنفسهم لا يعتبرون مشاركتهم في تلك القرارات مسؤولية مدنية. أن الشباب ولاسيما في الأعمار (15-19) سنة لا يجدون في ذواتهم ما يحفزهم على المشاركة نظراً لكونهم يعيشون في بيئة أسرية ومدرسة محكومة بثقافة تقليدية تحكم خياراتهم على

نحو سلبي، وبينما ينشغل الشباب بأعمار (20-25) سنة بالبحث عن عمل فأنهم في الوقت ذاته يعتقدون ان لا فائدة من المشاركة في العمل التطوعي لمنظمات المجتمع المدني¹³.

ان عجز السياسات والخطط والبرامج الوطنية في تأمين فرص العيش والعمل اللائق لفئات الشباب المتنامية، والافخاق في استيعابهم وتأطيرهم في الحياة العامة سيجعلهم باستمرار فريسة لكثير من المسارات الانحرافية التي تدفعهم بلا هوادة الى طريق اللامبالاة.

ث- الهجرة:

تأثر العراق في النصف الثاني من القرن العشرين (منذ مطلع الخمسينيات)، وما يزال يتأثر، بموجات متلاحقة من الهجرة الداخلية (عوامل طرد من الريف وجذب في المدينة) التي كان لها انعكاساتها، وهي في معظمها سلبية، حيث أظهرت تلك الموجات تأثيراً ملموساً في الجوانب الحياتية العراقية كافة، كالجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما شهد العراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي (بداية الحرب العراقية-الإيرانية) معدلات هجرة مرتفعة من المناطق الحدودية (مناطق الصراع)، تلتها موجات هجرة خارجية وداخلية بسبب حرب الخليج الثانية منذ عام 1990، وتأثير ظروف الحصار الاقتصادي والعمليات العسكرية. وبعد احتلال العراق عام 2003 تعرض العراق الى عمليات تهجير قسري (بسبب الاحداث التي أعقبت تفجير المرقدين الشرفيين في سامراء عام 2006) طالت الكثير من المناطق ولا سيما العاصمة. كما شهد موجات من الهجرة الدولية (لا سيما الى دول الجوار سوريا والاردن). ولعل أخطر مظاهر الحراك السكاني ما شهدته العراق من انتكاسات بعد احتلال التنظيمات الإرهابية عام 2014 لأكثر من ثلث مساحة العراق (عدد من المحافظات) وما نجم عنه من نزوح لأكثر من خمسة ملايين نسمة¹⁴، طالت جميع فئات السكان لا سيما فئة الشباب والفئات الهشة، التي كان لها انعكاسات سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع. إذ أظهرت المؤشرات الديموغرافية تنامي واستمرار تأثير هذه المشكلة على كافة الجوانب الحياتية لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وليس من شك ان ضعف مشاركة الشباب وميل كثير منهم إلى العزلة عن تيارات الحياة الاجتماعية والسياسية يدفع الكثير منهم الى التفكير بالهجرة بعيداً عن أوطانهم، وهذا يرجع بشكل رئيس إلى سطحية الوعي بأدوارهم، أو عدم توفر البرامج اللازمة لتمكينهم وبناء قدراتهم فضلاً عن عدم توفر فرص العمل اللائق لهم. وكان الإعلان العربي لتمكين الشباب قد أكد على ان المشاركة هي حق من حقوق الشباب كما أنهم من واجباتهم تجاه مجتمعهم، وقد ركز الإعلان على بذل جهود مضاعفة في مناطق النزاعات المسلحة.

لقد أشار تقرير التنمية البشرية الوطني (2008) إلى أن من ردود فعل الشباب على الإرهاب وفقدان الأمن فضلاً عن الفقر والبطالة زاد من رغبة الكثير منهم للهجرة وهذا يعني ان يخسر العراق طاقاتهم التنموية¹⁵. كما أظهر مسح الفتوة والشباب أن نسبة المبحوثين بعمر (18-20) سنة الراغبين بالهجرة تبلغ (16,8%) من مجموع

¹³ - وزارة الشباب والرياضة، التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، نحو استراتيجية وطنية لشباب العراق، 2011.

¹⁴ -وزارة التخطيط، التقرير الطوعي، 2019.

¹⁵ -وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008.

المبوهين البالغ (8114) مبعوثاً، ويبدو الذكور أكثر ميلاً للهجرة من الإناث¹⁶. فالهجرة لا تمثل خسارة شخصية، بل ان الخسارة تتسع لتشمل الأسرة والمجتمع، وهي حالة جفاء نفسي، وليس مجرد ابتعاد جغرافي، ما بين الشاب ووطنه.

ثمة تأثيرات سلبية للهجرة في الأهداف الرامية لتحقيق معدل الانجاب الكلي المستهدف لا سيما إذا كانت الهجرة القادمة هجرة أسرية من مناطق تتميز بمستويات إنجاب مرتفعة أو سلوك إنجاب مختلف، مما ينعكس سلباً على جميع الخطط التنموية في المجالات كافة.

2- التضخم الحضري Hyper urbanization

أ- النمو الحضري:

ظل العراق حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي يحمل جميع عناصر المجتمع "التقليدي" إذ شكل سكان الريف حوالي 75٪ مقابل 25٪ في المناطق الحضرية. واليوم، العراق مختلف تماماً. وقد أدت الحرب، والنقص الحرج في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني إلى مستوى من التضخم الحضري أدى إلى عكس هذا الوضع بشكل فعال. وتشير التقديرات إلى أن التحضر أخذ في الازدياد بوتائر عالية سنوياً، وانتقل إلى نقطة تصل فيها نسبة سكان الحضر إلى 69.8٪ مقابل (30.2٪) للريف في عام 2018، وتتباين النسبة بحسب المحافظة إذ ترتفع في بغداد إلى 87.5٪، وتنخفض في بابل والمثنى وصلاح الدين إلى 50٪¹⁷. الاحتياجات والقيم الحضرية الحديثة ستكون حاسمة في تشكيل الاستقرار المستقبلي للمجتمع لا سيما في المناطق المتضخمة حضرياً، مثلاً بغداد (العاصمة) يصل سكانها إلى حوالي (8) مليون نسمة.

هذه التحولات إلى حياة حضرية أكثر حداثة لم تغير فقط قيم وتوقعات الكثير من السكان، بل امتزجت مجتمعة مع تأثير الحرب لتغيير توزيع بعض المجموعات السكانية -دفعت في بعض الأحيان معاً إلى سلوكيات جديدة مما يخلق أنماطاً جديدة من الفصل المحلي لأسباب أمنية.

النمو الحضري المتصاعد يمثل تحدياً جدياً في وجه التقدم المحرز نحو التخفيف من الفقر وخفض البطالة لا سيما بين الشباب، فضلاً عن الضغط على الموارد والخدمات العامة وتفاقم مشكلة السكن العشوائي. إذ أدت هذه التحولات إلى وجود أعداد كبيرة من الشباب العراقيين الباحثين عن عمل، حيث تضع ضغوطاً اجتماعية مكثفة على الذكور الأصغر سناً والنساء المتعلقات لإيجاد فرص عمل في مجتمع ما يزال فيه الزواج يمثل الطريق الرئيسي لحياة اجتماعية نشطة ويمكن أن يكون حاسماً في تحديد الوضع الاجتماعي. وتزداد هذه المشاكل سوءاً بسبب الافتقار إلى فرص التوظيف القائم على الجدارة في القطاع الحكومي المتضخم، وعدم وجود إصلاح في القطاع الزراعي مما يزيد من تقييد فرص العمل في وقت يتعرض المناخ إلى تغيير واضح، والجفاف في

¹⁶ - الجهاز المركزي للإحصاء -KAP2، مسح المعارف والمواقف والممارسات الشباب، 2004، المسح الوطني للفتوة والشباب 2009

¹⁷ -جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 33-34

بعض المناطق، واستنزاف الأهوار في الجنوب، وعدم استقرار تدفق نهري دجلة والفرات من المصدر، كل ذلك يؤدي إلى نقص في فرص العمل وزيادة البطالة.

هذه التحديات تضع ضغطاً شديداً على الدولة لخلق فرص العمل بغض النظر عن المخرجات الإنتاجية. في حين يؤدي خلق فرص العمل من أجل التوظيف إلى مزيد من الأهدار والفساد في كل جانب من جوانب التشغيل والترقية.

إن التحولات الكبيرة في المشهد الحضري أدت بالتأكيد إلى نشوء الأحياء الفقيرة الكبيرة وقد يدفع المجموعات العرقية والقبلية من جديد - إلى أجواء من التوتر أو النزاع الناجم عن استمرار فاعلية تحرك الولاءات الفرعية في إحشاء المجتمع الحضري وانفلات العصبية في ظل القانون الموازي وضعف سلطة القانون. ونتيجة لذلك، فالضغط السكاني لا يزيد فقط البطالة، لاسيما بين الشباب، بل تؤدي إلى زيادة حجم التجمعات السكانية الجديدة في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، والتي غالباً ما تكون تكاليف الحياة بشكل عام أعلى مما كانت عليه في المناطق الريفية.

على صعيد آخر يتسبب نقص الماء والأراضي غير الصالحة للزراعة في الكثير من المشاكل بسبب النمو السكاني العالي وتضخم القوة العاملة في المناطق الحضرية. ومن المؤكد أن نسبة تحول السكان إلى المدن في معظم البلدان النامية قد زادت إلى حد كبير بنحو ثلاثة أضعاف في المدة بين 1950 و2016.. إن استمرار هذه المستويات من الارتفاع سوف يؤثر على استهلاك الموارد كالمياه، أو يوسع من دائرة المستخدمين للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وما يترتب على وجودهم من توسع في البنى التحتية فضلاً عن تأثيرهم في سوق العمل وبقاء مستويات البطالة دون انخفاض ملموس وغيرها من تأثيرات سلبية.

عموماً يمكن القول أن الضغوط السكانية الحادة والإدارة غير الرشيدة والفساد والانقسام المجتمعي وضيق فرص التنمية والبطالة والمستقبل المجهول وقضايا أخرى ذات علاقة يمكن أن تنعكس سلباً على الأمن الاجتماعي وربما تغذي التطرف والعنف لمدد طويلة.

ب- العشوائيات:

شهدت العقدين الأخيرين ظاهرة التوسع غير القانوني للسكن العشوائي، فضلاً عن أن المناطق الداخلية التي هجرها سكانها باتجاه الضواحي تحولت إلى مناطق متخلفة على أطراف المدن وداخلها، إذ تشير البيانات بأن عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان والمحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية والإرهاب بلغ (3687) تجمع وعدد المساكن العشوائية (521947) مسكن بنسبة قدرها 16.5% من مجموع المساكن في العراق، في حين بلغ عدد سكان العشوائيات (3292606) نسمة لعام 2017. تحتوي محافظة بغداد على أكبر عدد للمساكن العشوائية (1022 تجمعاً)، تليها محافظة البصرة (677 تجمعاً عشوائياً، وكركوك (279) تجمعاً عشوائياً. كما في الجدول أدناه:

جدول (1) توزيع العشوائيات في العراق حسب المحافظات وفق تقديرات عام 2017

المحافظة	عدد التجمعات السكنية العشوائية*	نسبة التجمعات من العدد الكلي للتجمعات %	عدد المساكن العشوائية**	نسبة المساكن العشوائية من المجموع الكلي للمساكن العشوائية %
بغداد	1022	27.7	136689	26.2
البصرة	677	18.4	62602	12
ذي قار	333	9	37927	7.3
كركوك	279	7.6	60935	11.7
ميسان	243	6.6	19234	3.7
الديوانية	229	6.2	17571	3.4
بابل	225	6.1	25156	4.8
واسط	210	5.7	42874	8.2
ديالى	172	4.7	21402	4.1
المتن	120	3.3	21432	4.1
النجف	89	2.4	53810	10.3
كربلاء	88	2.4	22135	4.3
المجموع	3687	100	52197	100

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

الوضع السكني عموماً قاسٍ لاسيما في المحافظات التي لجأ إليها العديد من النازحين داخليا البالغ التي تجاوز عدد 5 مليون نازح. وقد أدى التدفق الواسع للنازحين داخليا إلى خلق طلب كبير على وحدات جديدة (أكثر من 500,000 وحدة)، لا سيما في المناطق الحضرية وحولها. ولم يواكب العرض السكني حاجات الطلب، مما فرض ضغطا شديدا على الخدمات العامة، وأدى بالنتيجة إلى خلق توترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة لهم. كما تعيق عودة النازحين إلى ديارهم العدد المتزايد من الوحدات السكنية التي تعرضت لأضرار أو دمرت في المناطق المتضررة من النزاع (البنك الدولي، 2015). وأظهر تقييم أجراه البنك الدولي في المناطق المتضررة من النزاع عام 2015 أن الوحدات السكنية المتضررة تشكل 26% من المساكن في أكثر المدن تضررا مثل الموصل والرمادي وبيجي.

ت-السكن:

ليس من باب المبالغة القول، ان الكثير من الاسر العراقية ما تزال تعاني من أزمة السكن، مما يضع عبئا كبيرا على ميزانيات الأسر المعيشية. وقد أدى التدفق الواسع للنازحين داخليا والمهاجرين إلى المناطق الحضرية إلى تفاقم الضغوط الكبيرة على سوق الإسكان. وفي عام 2012، أنفقت الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر من 35% من دخلها الشهري على السكن والمرافق والصيانة). ويقدر العجز في المساكن بما لا يقل عن مليوني وحدة. كما تتدهور نوعية المساكن القائمة نتيجة لانتشار المستوطنات العشوائية دون المستوى المطلوب¹⁸.

ان عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن، جعلت أكثر من نصف سكان الحضر في العراق (بما في ذلك غالبية النازحين) يعيشون في ظروف شبيهة بالأحياء الفقيرة المتخلقة (تقرير الأمم المتحدة في العراق، 2016). أما من جانب العرض، فإن ضعف القدرة المؤسسية والتنسيقية، وضعف إدارة الأراضي، والتخطيط الحضري المركزي، وضعف صناعة تشييد المساكن قد حد من إمدادات المساكن في جميع أنحاء البلد. وان ما بين خمس إلى ربع الأسر العراقية تستأجر المساكن.

18- وزارة التخطيط، التقرير الطوعي 2019.

ثانياً - التحول الديموغرافي والتنمية البشرية والاجتماعية:

يحاول العديد من المختصين في الشأن التنموي ان يشملوا الأهداف والقيم الانسانية، والجوانب الرئيسية للتنمية البشرية. مرة أخرى، يقدم التقرير التشخيصي القطري المنهجي للبنك الدولي مجموعة من الأفكار ذات الصلة بالتنمية¹⁹:

إن المؤسسات العراقية، التي كانت قوية حتى في السبعينيات من القرن الماضي، وهو عقد النمو الاقتصادي السريع والتقدم في العديد من مؤشرات التنمية البشرية، قد عانت بشدة من عقود من الحروب والعقوبات والصراعات. وعلى الرغم من حجمها الكبير، لم تتمكن الدولة في كثير من الحالات من توفير الأمن والتنمية أو الخدمات الأساسية. وقد ساهم سوء الإدارة في تقويض سلطة الدولة وشرعيتها، مما أدى إلى ظهور العديد من المجموعات البديلة التي تسعى إلى الحصول على الموارد والسلطة. وقد أدت الروابط الوثيقة بين الجماعات السياسية والعسكرية إلى تفاقم الفوارق السياسية القائمة على أسس مكوناتية وإلى تقويض حكم القانون وسلطة الدولة."

وكما هو الحال في أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تؤدي السياسات من أعلى إلى أسفل فقط إلى وجود شبكات واسعة من المحسوبيات والولاءات الفرعية، ولكن أيضاً إلى تبيد للأموال العامة مما انعكس سلباً على مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية. لقد قوضت تلك التجاذبات فرص مشاركة المواطنين، مع إهمال للتعليم والمعرفة والثقافة على المستويات المركزية والمحلية، ولم توفر حافزاً كبيراً للأنشطة والخيارات التمكينية، وظلت الإدارات العامة للتنمية اليوم ضعيفة من الناحية المؤسسية.

لقد كان فقدان رأس المال البشري على مدى العقود الثلاثة الماضية في العراق هائلاً، وإرثاً من الصراعات فضلاً عن استمرار ارتفاع معدلات الهشاشة. وفي الوقت الذي صنف فيه نظامي التعليم والصحة العراقيين في أعلى المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أواخر السبعينيات، إلا أنها سقطت بالقرب من القاع اليوم. وقد تم القضاء على كثير من الإنجازات في مجال زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة والحد من الفوارق بين الجنسين. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية وتحسين صحة الأم، ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به حتى يتمكن البلد من التقدم نحو تحقيق النمو المطرد والحد من الفقر. ان ارتفاع مستويات الهشاشة تزيد من الضغط على المسار التنموي الذي يعاني بالفعل من الضعف والتوهل وتفكك في منظومة صنع السياسات العامة، ويزيد من أوجه التفاوت بين المناطق، كما يعاني من فقر في مستوى تقديم الخدمات التعليمية والصحية وشبكات الأمان الاجتماعي. كما تأكل وبشكل مضطرب رأس المال البشري نتيجة لعقود من الصراع. ان تلك التحديات عكستها بشكل مباشر وغير مباشر مؤشرات التنمية البشرية الوطنية، (الصحية والتعليمية والمعيشية...)، إذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2018، ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 120) من بين بلدان العالم البالغة 189 دولة²⁰.

¹⁹ - World Bank, Iraq - Systematic Country Diagnostic (English), February 3, 2017, -UN., UNDP, World Development Report, 2018. ²⁰

1- التعليم

لا شك ان الاستثمار في التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار التنموي. ذلك ان التعليم هو أحد الميادين الأساسية في قياس مستوى التنمية البشرية نظراً لترابطه العضوي مع كافة أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وان أي تحسن في مستويات تعليم الأفراد ينعكس إيجاباً على أوضاعهم. وكانت المادة (34) من الدستور العراقي قد نصت على ان التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي حتى المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق قد تعافت، إلا أن العقود المفقودة من التنمية كان لها تأثير كبير على العراقيين من جميع الأعمار وبكافة المستويات. إن المستوى الأكثر انتشاراً من التعليم اليوم هو التعليم الابتدائي أو أقل، ومن المرجح أن يكون سن 18 سنة في العراق قد أكملوا المدرسة الابتدائية كما هم في سن 30 عاماً أو أكثر. وبالمثل، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار أقل من المتوسط مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي أقل بكثير من المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط.

لقد انخفضت بشكل حاد مؤشرات التنمية في العراق منذ مطلع التسعينات. فقد ظل التعليم يواجه تحديات متراكمة تهدد باستمرار فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- استمرار تدهور نوعية البيئة المدرسية، اذ يوجد نقص كبير في الأبنية المدرسية، وظاهرة الازدواج المدرسي (أي اشغال مدرستين لبنائية واحدة)، فضلاً عن اكتظاظ الطلبة. اذ يبلغ العجز في الأبنية المدرسية 6484 مدرسة، ويمكن ان يرتفع هذا العدد الى 8147 مدرسة عند إضافة الأبنية المتضررة. فيما تبلغ معدلات طالب/صف 37 و 41 و 37 طالب/ صف في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية²¹.
- تظهر نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام 2018 فان حوالي 87% من الافراد ممن تزيد أعمارهم عن 10 أعوام يجيدون القراءة والكتابة، وترتفع النسبة بين الذكور الى 91.9% مقابل 82.1% بالنسبة للإناث. فيما قدر المسح متعدد المؤشرات أن نسبة النساء بعمر 15-49 عاماً اللاتي يلمن بالقراءة والكتابة يبلغ 69.0%²².
- يُعد معدل إكمال التعليم الابتدائي والذي يُشير الى عدد الأطفال الناجحين من الصف السادس الابتدائي الى عدد السكان في الفئة العمرية المناسبة لإكمال المرحلة، منخفضاً في العراق بالمقارنة مع بقية البلدان النامية اذ يبلغ هذا المعدل 75.7% بحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018²³. على الرغم من أن هذا المؤشر كان من بين مؤشرات اهداف الالفية، والذي كان بالإمكان تحقيق تقدم أفضل مما هو متحقق.

²¹ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 216

²² - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 30

²³ - المصدر السابق نفسه، ص 27

- سجل معدل الالتحاق الصافي في سن التمدرس للمرحلة الابتدائية (6- 11 عاما) ارتفاعاً نسبياً مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغ حوالي 94.0% في العام الدراسي 2017-2018، وينخفض الى 55.0% للمرحلة المتوسطة التي تقع ضمن الفئة العمرية (12-14 عاما)، والى 28.0% للمرحلة الإعدادية (الفئة العمرية 15-17 عاما)²⁴. وبلغت نسبة الأطفال المسجلين في رياض الأطفال 2.9% فقط. كما تظهر المؤشرات وجود فجوة مبنية على النوع الاجتماعي، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق في الابتدائية الى 96% للأولاد مقابل 93% للبنات، وفي المتوسطة 56% للأولاد مقابل 54% للبنات. لكن الحال تختلف بالنسبة للمرحلة الإعدادية حيث ترتفع الى 30% للبنات مقابل 26% للأولاد؛ بسبب تسرب الأولاد والالتحاق بسوق العمل مبكراً.

2- الصحة:

أدت العقوبات التي أعقبت غزو العراق للكويت إلى انتكاسة كبيرة في المكاسب التي تحققت في السبعينات من القرن الماضي. فالمكاسب الصحية، على سبيل المثال، تعرضت الى تدهور طويل وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية البشرية حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من تأكيد السياسة الصحية الوطنية 2014-2023 على "اتاحة الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لكافة أفراد المجتمع وبأعلى مستوى من الجودة وباستثمار الموارد المتاحة بكفاءة". من خلال التوجه نحو مزيد من اللامركزية في إدارة القطاع الصحي وتعزيز الدور الاشرافي للوزارة واشراك أصحاب المصلحة²⁵. البيانات المتاحة تظهر ان 63% فقط من السكان يحصلون على الرعاية الصحية الأولية عام 2017، مقارنة مع 73% عام 2014، و 62% عام 2016²⁶.

يمكن تحديد أهم المؤشرات الصحية في العراق:

- مازالت 6.3% من الولادات في العراق تجري بإشراف أيادي غير متخصصة عام 2017، حيث بلغت نسبة وفيات الأمهات 36 وفاة لكل 100,000 ولادة حية²⁷، منخفضة بقليل عن نسبة الوفيات عام 2015 والبالغة 36.2 لكل 100,000 ولادة حية، وأعلى بقليل عن معدلها عام 2013 قبل الازمة المزدوجة حين بلغ 30.1% بحسب عام 2014²⁸.
- كان معدل الحياة المتوقعة للسكان العراقيين قبل الخمسينات من القرن الماضي لا يزيد على ثلاثين عاماً ثم ارتفع إلى 48.5 سنة في عام 1960 والى (65) سنة في عام 1990²⁹. غير ان هذا المعدل انخفض ثانيةً إلى 58.2 سنة في عام 2006. ثم عاد وارتفع إلى حوالي 69 سنة وفق خطة التنمية الوطنية 2013-2017³⁰. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى ارتفاع توقع الحياة عند الولادة لتصل الى حوالي 72.69³¹.

²⁴ - موقع الجهاز المركزي للإحصاء (<http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31>)

²⁵ - جمهورية العراق، وزارة الصحة، السياسة الصحية الوطنية 2014-2023، ص 15

²⁶ -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 20

²⁸ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 785

²⁹ - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، تحليل الوضع السكاني في العراق، 2012، ص 48.

³⁰ -وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

³¹ -وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 299.

- حقق العراق خفضاً ملموساً في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة منذ ارتفاعها في التسعينيات بفعل العقوبات عندما وصل إلى أكثر من 60 طفلاً لكل 1000 مولود حي³²، إذ تراوحت المعدلات بين 22.1-26.0 طفلاً لكل 1000 مولود حي للأعوام 2014-2018 مع قياس ظروف الإزمنة المزدوجة³³. بينما بلغت وفيات الأطفال حديثي الولادة 14 طفلاً لكل 1000 مولود حي عام 2018³⁴.
- تمثل الأمراض المزمنة 43% من مجموع وفيات البالغين، بينما كان العنف السبب الرئيس للوفاة في العراق خلال السنوات الماضية، لقد فقد 201876 شخصاً حياتهم بسبب الأعمال الإرهابية³⁵ الإرهابية، فيما تسببت حوادث المرور بفقدان حوالي 21557 شخصاً خلال المدة 2007-2016³⁶.

3- الشباب: طاقات معطلة ووعود منتظرة

" الشباب هم العمود الفقري لعملية الإنعاش وبناء السلام بعد النزاع، ولا يمكن إغفالهم في أي برامج للتعمير في مرحلة ما بعد النزاع".

(الأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان)

في العراق حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفئة العمرية (15-29) سنة كتعريف إجرائي لمفهوم الشباب من قبل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق³⁷.

في المقابل يعتبر التعريف السوسولوجي مرحلة الشباب على أنها ليست مجرد فئة عمرية. تتوسط بين فئة الصغار وفئة البالغين. ان كلمة شباب تصف عادة ظواهر تتعلق بالمركز الاجتماعي لصنف من السكان يتشابهون بالمرحمة البيولوجي. لكن نهاية عهد الشباب ليس محدود بالفئة العمرية. وتزداد الصورة تعقيداً حين نقارن المجاميع العمرية في عدة مجتمعات وفي حقب فتاريخية متباينة.

ان تعريف الشباب-إذن-يمكن ان يستند إلى رؤية ثقافية تشير إلى طريقة الحياة التي يشترك فيها الشباب وهي المعتقدات، والقيم، والرموز، والأنشطة، التي يقضيها ويشارك فيها مجموعة من الشباب، كما انها-من جانب آخر-مشاركة الشباب في مركز مؤسسي معين مع تعرضهم لمشكلات اجتماعية مشتركة. ان ثقافة الشباب غالباً ما تدل على طريقة حل المشكلات في الممارسات اليومية ووصف القيم والأنشطة التي يبتدعها الشباب في فهم تجاربهم المشتركة والتعامل معها³⁸.

³² -جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، العراق: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018: تقرير نتائج المسح، الجزء الأول، شباط 2019، ص 70

³³ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 19

³⁴ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام

35 -

<https://www.iraqbodycount.org/database/>

³⁶ -جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 263

³⁷ - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق، 2012 - بغداد، 2012، ص 77.

³⁸ - سايمون فيرث، علم اجتماع الشباب، ميشيل هارا لامبوس (المحرر) اتجاهات جديدة في علم الاجتماع - ترجمة د. احسان محمد الحسن وآخرون، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص 411 وما بعدها.

يبقى الشباب-في أي مجتمع إنساني-الفئة الاجتماعية التي تشكلها القوى السياسية والاقتصادية والمعايير والتوقعات المجتمعية. هذه الخصوصيات تبدو واضحة في مراحل الانتقال (التوقيت وطريقة الانتقال) من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى مرحلة البلوغ. فالأدوار والمسؤوليات التي يفترض قيام الشباب بها، هو ما يعد مناسباً لسلوكهم، أو مواطن ضعهم.

هنا نستطيع ان نكتشف الأسباب الأساسية للتركيز على ظروف الهشاشة عند الشباب هي:

- سرعة تأثرهم في هذه المرحلة الحرجة من دورة حياة الإنسان
- عندما يفشل الشباب في إدراك الوعي الكامل بإمكاناتهم، فانه يقوض قدراتهم المستقبلية كبالغين، ومن ثم إضعاف المجتمعات والاقتصادات بأكملها.
- ان العالم يشهد تغييرات كبيرة في مسار حياة الشباب عززت الشعور بعدم اليقين فضلاً عن الحرمان والمعاناة الانسانية التي يصعب وصفها في كثير من الأماكن:

أ- الشباب وبناء الاستقرار:

ان الشباب في كل مكان هم محور التفاوض وهم أيضاً أكثر المتأثرين بالمتغيرات الدولية كالتحول الاقتصادي، وتغير المناخ، واستنزاف الموارد فضلاً عن التقدم السريع في التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، والأشكال الجديدة للمراقبة والسيطرة . ويأتي النظر في نقاط الهشاشة عند الشباب في الوقت المناسب لاسيما وان هناك إرادة سياسية متنامية في المجتمع الدولي وبين كثير من الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لوضع سياسات أكثر فاعلية للشباب.

وفي خضم المتغيرات التي يشهدها العراق وما يصاحبها من زيادة سكانية غير مسبوقه تجاوز عدد السكان (40) مليون نسمة عام 2020³⁹، ما يجعله يعاني من مشكلة الزيادة الناشئة في عدد الشباب: فنحو 60% من الشعب العراقي هو ما دون سنّ 25 عامًا . والعديد من هؤلاء الشباب العراقيين عاطلون عن العمل أو على الأقل منخرطين في سوق العمل الناقص، ما يعني أنهم في أغلب الأحيان فقراء ويائسون ويعانون من التهميش والاستبعاد. كما أن العديد منهم يجدون أنفسهم تحت تأثير صدمة الحرب والأزمات المتلاحقة. فقد ساهمت سنوات من النزاع في تقليص الفرص التعليمية إلى حدّ كبير، مما جعل العديد من العراقيين غير قادرين على إيجاد عمل حتى في المهن الحرفية بسبب الافتقار إلى المهارات، إذ ان عدد العراقيين المؤهلين غير كاف على الأرجح من أجل تولي الوظائف الفنية، في حال ازدياد الطلب عليها. ومن المتوقع استمرار ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة في ظل غياب أي تشريع حكومي ومساع أخرى لبناء قطاع خاص.

لقد اسهمت الحروب والأزمات المتواصلة في تحديد معالم الهرم السكاني في العراق، فقد ظلت قاعدة الهرم عريضة فارتفعت نسبة الأطفال وبلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29) عام 2005 حوالي (28%) طبقاً لتقديرات 2006 ارتفعت الى (28.8%) عام 2010، ومن المتوقع ان تنخفض نسب الشباب الى (27.7%) عام 2020، والى (27%) عام 2030 (الجدول 2). وهذا يعني ان عوامل عدة سوف تؤدي إلى

39 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات الاسقاطات السكانية 2021.

انخفاض أو تراجع مساحة الشباب في الهرم السكاني. والمهم في ذلك، انخفاضاً أو ارتفاعاً، هو ظروف وشروط البيئة التي سوف تتوفر للشباب من أجل تحقيق طموحاتهم من جهة وطموحات مجتمعهم من جهة أخرى. ان النسب المشار إليها تشكل تحدياً خطيراً ينبغي ان يوضع في الاعتبار سواء في خطط التنمية الوطنية أو الاستراتيجيات القطاعية في الحد من المخاطر التي يمكن ان تنجم عن فشل خطط تعليمهم أو تشغيلهم.

جدول (2) توزيع التقديرات النسبية لشباب العراق (15-29) للسنوات 2005-2050⁴⁰.

السنوات						
2050	2040	2030	2020	2015	2010	2005
25.8	26.9	27	27.7	28.3	28.8	28

وفي ظروف ما بعد النزاع غالباً ما تركز السياسات والبرامج على ثلاثة أهداف رئيسية: إعادة بناء الاقتصاد، وإعادة إدماج أولئك الذين قاتلوا وشردوا، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن المسلم به منذ وقت طويل أن التشغيل وتوفير فرص العمل تؤثر على الثلاثة جميعاً. فعلى سبيل المثال، أقر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بأن خلق فرص العمل أمر حاسم لبناء سلام دائم مستدام. وتعزز بيانات مماثلة في تقارير حديثة العهد: بأن العمل أمر حيوي لتحقيق الاستقرار على المدى القصير، وإعادة الإدماج، والنمو الاقتصادي، والسلام المستدام⁴¹. ويشير تقرير لوكالة التنمية الدولية أن "مشاريع توليد فرص العمل هي من بين أكثر الوسائل فعالية لاستقرار المجتمعات المحلية والحفاظ على السلام، بعد انتهاء النزاع مباشرة"⁴².

ب- الشباب واشكاليات الانحراف والتطرف:

وعند البحث في العلاقة بين الأمية والبطالة، نجد ان الفرد المتعطل غالباً ما يعيش حالة من الصراع تتشكل نتيجة زيادة الرغبات من دون القدرة على تحقيق أي منها، ومن ثم يبيت عرضة للانسياق لعالم الانحراف والإدمان. أما الأمية، فإنها تجعل كل فرد يتصرف بمفهومه الضيق، وهو ما يقوض في النهاية أحلام الكثيرين وطموحاتهم، وتظهر العلاقة وثيقة بينهما؛ فالبطالة تعد مؤشراً اقتصادياً ونتاجاً طبيعياً للأمية، والأمية مؤثر اجتماعي يعتبر انعكاساً واضحاً للكتلة المتعطلة.

ان واقع الشباب العراقي قد يجعل طموحاتهم معطلة بسبب ضغوط الفقر والبطالة والسكن الرديء في مئات بل آلاف العشوائيات، ومحدودية فرص العمل جعلت كثيراً من الشباب يتحولون من الدراسة إلى سوق العمل الهامشي والمهن الخدمية: كالسياقة، والخدمة في المطاعم الصغيرة، والتنظيف، والحمالة. ويقبل كثير منهم على العمل في الوظائف الأمنية رغم مخاطرها لما توفره من دخل جيد نسبياً، كما انها غير مشروطة بمستوى عال من

40 - الجدول مستمد من التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية، شباط، 2011، ص58. (ان هذه النسب سوف ترتفع بالضرورة إذا ابتدأنا بعمر (10) سنوات .

41 - United Nations. "Post-conflict employment, income generation and reintegration." New York, 2009.

42 - Beasley, K. W. , "Job creation in post-conflict societies." Silver Spring, Maryland: USAID, 2006.

التعليم وقد لاحظ بعض الباحثين ان الاتجاه العام يتمثل في ان تتخفف البطالة انخفاضاً كبيراً مع انخفاض مستوى التعليم⁴³.

وقد أبرزت دراسة مسحية حديثة للشباب العربي (أجرها Burson and Marsteller) للبحث في الصلة بين بطالة الشباب واحتمال التطرف، أشار الى ان 24٪ من الشباب الذين شملهم الاستقصاء كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية، الى ان عدم وجود فرص عمل وفرص أخرى باعتبارها السبب الرئيس لانضمام بعض الشباب إلى الارهاب⁴⁴.

على صعيد آخر، قد تملأ الفراغ الذي خلفته الحكومة عبر تزويد الشباب المهتمش بالشعور بهويتهم وتوفير فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد. كما ان انخفاض الدخل والبطالة يحدان من تكاليف الفرصة البديلة للتورط في التطرف. ان معظم الشباب الذين انضموا إلى المجموعات المتطرفة لديهم فرص اقتصادية ضعيفة وقد فشلوا في إتمام التعليم الابتدائي أو الثانوي. كما أظهرت مجموعة الأزمات العراقية (ICG)، ان المقاتلون من فئة الشباب يعملون عادة في ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، ولم يحصلوا على أكثر من 25.000 ألف دينار في الأسبوع (21.4 دولار أمريكي)، مما يجعلهم غير قادرين على تحمل إيجار أساسي بحدود 200,000 ألف دينار (حوالي 180 دولار أمريكي) شهرياً⁴⁵. وفي هذا الإطار لا بد من التنبيه الجدي بحقيقة أن جيل شباب اليوم وان كانوا أكثر تعليماً وارتباطاً بالعالم الخارجي، إلا أن وعيهم بقدرتهم وحقوقهم يصطدم بواقع يهيمشهم ويسد في أوجههم قنوات التعبير عن الرأي، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار، وكسب العيش؛ ما قد يتسبب في دفعهم إلى التحول من طاقة هائلة للبناء إلى قوة كاسحة للهدم.

لقد أصدر البنك الدولي تحذيراً هاماً - في ضوء مراقبة دقيقة عن كثب لمواقف الشباب في العديد من البلدان المأزومة:

أدى استبعاد الشباب (نقص التعليم والعمل والصدمات النفسية والتمييز والإهمال) إلى جانب كبير من عدم الثقة في السلطات الحكومية إلى اتساع مساحات التطرف وتسهيل تجنيدهم من قبل الجماعات الارهابية. فضلاً عما تقدم، تدفع إشكاليات مزيج الضغط السكاني والحرب البعض وعلى نحو متزايد الى تفضيل التعليم وتوفير فرص العمل للذكور على حساب المرأة في مجتمع يتعرض إلى درجات عالية من التوتر والاحتقان. ويخلص البنك الدولي إلى أن هذه القوى لها أثر كبير في تحقيق المساواة بين الجنسين، وان التركيز على حقوق الإنسان يقلل من حدة المشكلة⁴⁶.

4- الاسرة والمرأة والطفل:

أسفرت سنوات العنف الطويلة عن تغيرات في بنية الأسرة وتدهور في استقرارها ورفاهها. لقد تعرضت الأسرة العراقية لمشكلات ذات آثار تراكمية خطيرة، وبانت بنيتها مهددة بالتفكك جراء غياب الزوج أو الزوجة، أو جراء ضغوط اقتصادية ونفسية يمكن أن تؤدي إلى الطلاق والهجر مما يعرض الأطفال لمخاطر التشرد والعمل المبكر،

⁴³ - نيال او هيغنز، بطالة الشباب، منظمة العمل الدولية، ص47.

⁴⁴ - الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016.

⁴⁵ Anthony Cordesman, Op Cit.

⁴⁶ - World Bank, Iraq - Systematic Country Diagnostic (English), February 3, 2017,

هذا إلى جانب أن عمليات التهجير القسري تضمنت تهديداً مباشراً لأمن الأسرة واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.

كما تأثرت المرأة العراقية بعوامل الصراع وأصبحت الكثير من النساء بسبب الازمات ضحايا على نحو مركب إذ إلى جانب فقرهن وفقدانهن لأعضاء من أسرهن أو تعرضهن للتهجير، صرن أداة للإرهاب والإرهابيين كانتحاريات أو يقمنّ بعمليات إرهابية. ومن المتوقع أن يزداد عبء الإعاقة على المرأة ولاسيما حين تكون مسؤولة على نحو مباشر عن الأسرة وحين يكون عدد الأطفال دون سن (15) سنة كبيراً، ويزداد عبء الإعاقة إذا كانت نسبة الأطفال بعمر أقل من (5) سنوات تبلغ (14,7%) وترتفع النسبة في الريف إلى (16,3%)⁴⁷. علماً أن الأطفال يمثلون غالبية الفقراء في العراق (57%)⁴⁸، مما يجعلهم بحاجة إلى برامج حماية اجتماعية خاصة بالأطفال.

وفيما يتعلق بمؤشرات الزواج بلغت أعلى المستويات للحالات المسجلة على الصعيد الوطني (246430) حالة عام 2009. وبالمقارنة بين السنوات 2009 و 2016 نجد انخفاضاً في الإقبال على الزواج لتبلغ أدنى مستوياتها عام 2014 لتبلغ (190026) حالة زواج، إلا أن الإقبال على الزواج عاد وارتفع بعد ذلك وان لم يصل إلى مستوياته السابقة. يقابل انخفاض مستويات الزواج ارتفاعاً في معدلات الطلاق، إذ تؤثر بيانات مجلس القضاء الأعلى ارتفاعاً في مستوياتها بلغت عام 2011 حوالي (59515) حالة طلاق. انخفضت إلى 52028 ألف حالة عام 2014 ثم عادت للارتفاع عام 2016 حيث بلغت 56594 ألف حالة طلاق⁴⁹.

على صعيد آخر أثرت العمليات الإرهابية وعمليات النزوح والتهجير على المرأة العراقية بشكل خاص وتركت عدد كبير من الأرامل والمطلقات من معيلات الأسر، وقد بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاعتصاب أو البيع والشراء وما تبعه من أضرار نفسية (4000) امرأة⁵⁰.

كما تظهر الكثير من المؤشرات ارتفاع أعداد المشردين داخلياً لا سيما الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وعدد متزايد من الأسر التي ترأسها نساء حوالي (10.8%)، وأعداد كبيرة من الأيتام. كما أظهرت المعطيات نسب عالية من الأطفال في سن الدراسة متسربين من نظام التعليم لا سيما في مرحلتي المتوسطة والإعدادية⁵¹، بما فهم أكثر من مليوني طفل مشرد وأطفال من المجتمعات المضيفة. ومن المرجح أن يكون للعنف الموجه على الأطفال آثار نفسية تستمر مدى الحياة، إذ أن الأطفال الذين أجبروا على الفرار من منازلهم بسبب العنف غالباً ما تظهر عليهم تغييرات في السلوك نتيجة لتجارهم. لقد أظهر تقييم للطفولة في إقليم كردستان عن وجود تغييرات في السلوك عند حوالي 76% من الأطفال.

وتنتشر الانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل على نطاق واسع، حيث يتعرض طفل واحد من كل خمسة أطفال لخطر شديد كالوفاة أو الإصابة أو العنف الجنسي أو التجنيد في الجماعات المسلحة. كما تعاطمت نسب العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ولا سيما العنف الجنسي، كأسلوب تكتيكي واسع الانتشار للإرهاب عند الصراعات المسلحة. وقد أدى النزاع إلى زيادة مستوى التهديد، سواء الحقيقي أو المتصور، للنساء والفتيات.

⁴⁷ - الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في العراق، المرأة والرجل في العراق، إحصاءات تمومية 2012، بغداد،

ص 13 .

⁴⁸ - وزارة التخطيط، التقرير الطوعي 2019، ص 35.

⁴⁹ - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 263.

⁵⁰ - المصدر السابق نفسه.

⁵¹ - وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية 2013-2017 و 2018-2022.

وتشهد حالات الزواج المبكر وزواج القاصرات ارتفاعاً ملحوظاً باعتبارها عند كثير من الاسر وسيلة لحماية النساء والفتيات وزيادة لموارد الأسر المعيشة. كما تزداد مرة أخرى معدلات الزواج القسري والزواج المؤقت. وكما تشير بيانات الرصد التي أجرتها منظمة اليونيسيف عام 2016، إلى أن حوالي 975 000 فتاة في العراق تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة، أي ضعف عددهن في عام 1990.

- ما تزال الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور في غير صالح النساء، إذ يبلغ معدل البطالة بين النساء 22.2% عام 2016 مقابل 8.5% بين الرجال بعمر 15 عاماً فأكبر، وترتفع في العام نفسه بين الفئة العمرية الشبابية (بعمر 15-24 عاماً) إلى 38.0% بين الإناث مقابل 20.1% بين الذكور.⁵²، ما تزال العقبات جدية امام فرص مشاركة وتمكين المرأة لاسيما في مجال العمل، والارتقاء الإداري في المؤسسات العامة والخاصة.
- ما تزال المنظومات التقليدية مؤثرة في رسم مسارات الاسرة والمرأة والطفل ومنها الزواج المبكر، إذ ما يزال التزويج^(*) المبكر منتشرًا بين النساء خاصة، حيث تشير المعطيات الإحصائية ان نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر 18 سنة فأقل بلغت 27.9% امرأة، و7.2% امرأة بعمر 18 سنة فأكثر. وترتفع النسبة مع زيادة فقر الاسرة، إذ تبلغ 30% في الفئتين الخمسيتين الأفقر من السكان، بينما تبلغ أدنى معدلاتها في الفئة السكانية الأغنى (19%) بحسب المسح متعدد المؤشرات لعام 2018.⁵³

5- الفقر:

على الرغم من انخفاض معدلات الفقر من 22.9 عام 2007، إلى 18.9 عام 2012، إلا ان الازمة المزدوجة أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر في عام 2014 إلى حوالي 22.5%⁵⁴، وفي عام 2018 انخفضت نسبة الفقر لتبلغ حوالي 20.5% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية⁵⁵. وعلى المستوى المناطقي^(*) نجد تبايناً مكانياً واضحاً في معدلات الفقر بين أقل المحافظات فقراً (السليمانية 4.5%) وأكثرها فقراً (المثنى 52.1%) وما يزال الفقر أكبر في جنوب العراق بسبب المشكلات التاريخية المتوارثة الناتجة أساساً عن التباين المكاني في التنمية وتركيزها خلال الحقب الماضية على المحافظات الأكبر (بغداد والبصرة والموصل). مع الإشارة إلى أن الأطفال يمثلون غالبية الفقراء في العراق (57%)⁵⁶.

وعلى صعيد مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، تظهر بيانات المسح متعدد المؤشرات MICS لعام 2018⁵⁷، الذي شمل محافظات العراق الثماني عشرة، أن 1.4% من العراقيين يعانون من فقر مدقع متعدد الأبعاد، وأن 36.9% يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وعلى مستوى الجنس نجد الذكور أكثر حرماناً مما هو الحال بالنسبة

52 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، 788

(*) نفضل استخدام مصطلح تزويج بدلاً من زواج، لما يشير إليه من عدم الحرية في الاختيار.

53 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، العراق: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018، ص.3.

54 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022، ص.41.

55 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح وتقويم الفقر في العراق 2018

(*) لم يتم احتساب المؤشر على مستوى الريف والحضر بسبب الأوضاع الأمنية التي لم تمكن الجهاز المركزي من تغطية المناطق الريفية في المناطق التي تعرضت للإرهاب.

56 - وزارة التخطيط، التقرير الطوعي، 2019، ص.35.

57 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018

للإناث. وفي الريف يكون الحرمان أعلى مما في الحضر (47.5% مقابل 32.0%). وعلى مستوى المحافظات نجد أن محافظة ميسان كانت الاقفر بلغت (61.4%) والمثنى (52.2%) والبصرة (44.5%) وكربلاء (44.1%) ، أما محافظات إقليم كردستان الثلاث فهي الأقل فقرا.

وعلى الرغم من صدور استراتيجيتين للتخفيف من الفقر (2010 و2018) لخفض الفقر أو تحقيق المساواة في الدخل في العراق. وقد بلغ معدل الفقر في عام 2014 بنسبة 22.5% تقريبا. وما تم تحقيقه من مكاسب محدودة في الحد من الفقر حتى عام 2012 قد تدهور بحلول عام 2014 نتيجة للإرهاب والعودة إلى العنف وتدهور البيئة الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط ونووح أكثر من أربعة ملايين إلى مناطق مختلفة من العراق. كما ارتفعت معدلات الفقر بعد تعرض العراق إلى جائحة كورونا ، إذ تشير تقديرات البنك الدولي ان نسبة الفقر في العراق بلغت بعد جائحة كورونا إلى حوالي (30%)⁵⁸.

وليس من شك انه عندما تتدنى كل من خصائص السكان والظروف المعيشية، تنامي صناعة الفقر والتمهيش الإنساني، وتظهر الضغوط المجتمعية. وعندما تزداد وطأة تلك الضغوط، تزداد وطأة التهميش وتكوين المجتمعات المنغلقة على نفسها واختزان طاقة سلبية مكبوتة تهدد مستقبل المجتمع كله، مولدة أنماطا سلوكية سلبية، لكنها تظهر في حالات فردية ربما تتكرر أو تتواتر من وقت إلى آخر، ويؤدي تراكم الطاقة السلبية إلى تكوين المناطق الحمراء القابلة للتفجر في حالة تعرضها مستقبلاً لضغوط مضافة يمكن أن تنتهي بتفجر أوضاع مجتمعاتها.

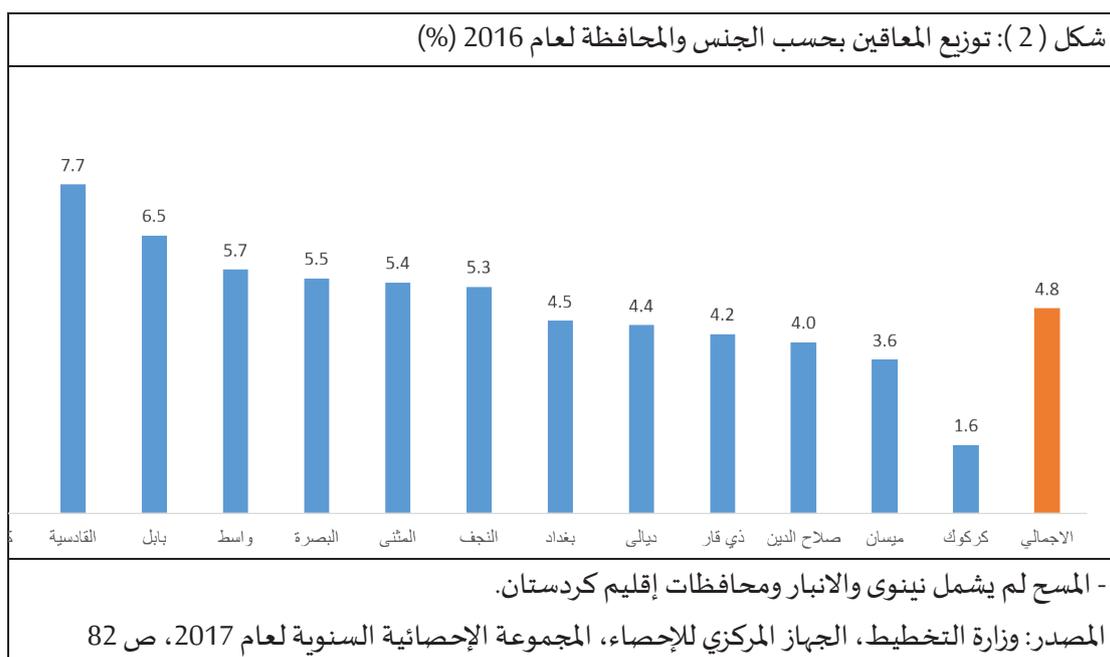
6- الفئات الهشة:

- أسهمت الأزمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الأراامل، الأيتام....) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن 50% عام 2016⁵⁹. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة+ نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري.
- تظهر نتائج مسح الإعاقة لعام 2016، ارتفاعاً في نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص حيث بلغ عدد المعاقين في العراق، حوالي (1.357.063) مليون معاق⁶⁰ ، وهو ما يشير إلى ان نسبة المعاقين تتجاوز (3%) من مجموع سكان العراق.

⁵⁸-تقديرات البنك الدولي، لكن وزارة التخطيط ظلت متحفظة عليها.

⁵⁹-وزارة التخطيط، نتائج مسح الامن الغذائي والهشاشة، 2016.

⁶⁰-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح الإعاقة، 2016.



التحديات الاجتماعية في العراق كما تعكسها العديد من المؤشرات:

1	ضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة
2	تراجع مؤشرات التنمية البشرية (يقع العراق بتسلسل 120 من بين 189 دولة في العالم عام 2017)
3	ارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد
4	ضعف السياسة الاجتماعية
5	اتساع مساحة الفئات الهشة من السكان
6	استمرار فجوة النوع الاجتماعي
7	عجز الدولة عن استيعاب الشباب وتأطيرهم في الحياة العامة
8	اختلال وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي
9	ارتفاع نسب التسرب المدرسي والامية
10	تراجع مستوى الخدمات الصحية

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022

7- تحديات دورة الحياة والهشاشة عند الشيخوخة:

كما أشرنا أنفاً ارتفاع معدل الحياة المتوقعة في العراق من حوالي 69 سنة وفق خطة التنمية الوطنية 2013-2017⁶¹. لتصل إلى حوالي 72.69⁶² كما تشير معطيات خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وهذا المؤشر يظهر ارتفاع معدلات الاعالة وضرورة وضع سياسات اجتماعية مبتكرة، ذلك أن الناس بطبيعتهم يعانون من الضعف عندما يفتقرون إلى القدرات لممارسة الاختيار والتمتع بالحرة في عمل الأشياء التي يقدرونها و / أو للتعامل مع التهديدات التي يواجهونها دون التعرض لأضرار. وغالباً ما يتم تجاهل الطبيعة السلبية لمثل هذه القيود للقدرات البشرية، وكيف يتراكم تأثيرها السلبي طوال حياة الفرد. التمييز الاجتماعي -على أساس الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والدين، والعرق، والجنس، والطائفة، والعمر، وعوامل أخرى من هذا القبيل - تقوض الخيارات الاقتصادية وفرص تحقيق الأمن خلال الحياة المبكرة، مع تراكم الآثار والهشاشة في سن الشيخوخة.

وتتحدد القدرات الشخصية (الداخلية) لكبار السن من خلال سيطرتهم على الموارد المالية، ووضاعتهم الصحية، ومستوياتهم التعليمية، والعمالة، والدعم الاجتماعي، وهم لا يتأثرون فقط بأوجه الهشاشة التي عانوا منها في حياتهم السابقة، بل يتأثرون أيضاً بالعملية الجوهرية التي تصاحب مرحلة الشيخوخة ومن خلال الأحداث التي تؤدي إلى حدوث تغييرات خلالها. فضلاً عن أن قدرات كبار السن وأدائهم ربما يكون محدوداً بسبب البيئة الاجتماعية والمادية (الخارجية) المقيدة التي يعيشون فيها. فقد يواجه كبار السن الذين قد يتمتعون على قدم المساواة بقدرات شخصية / داخلية مستويات مختلفة من الهشاشة بناءً على هويتهم أو نشاطهم أو موقعهم المكاني. وبالتالي، فإن تفاعل القدرات الشخصية المنخفضة والبيئة المادية والاجتماعية المقيدة يمكن أن تمنع كبار السن من الاستفادة من الفرص المتاحة لهم و / أو القدرة على الصمود أمام التهديدات التي تؤثر عليهم.

وفي إطار هذه المعطيات، يكون تعزيز التنمية البشرية مرادف لعملية تعميق التقدم البشري الذي يتم بموجبها تعزيز للقدرات الشخصية بأبعادها ومستوياتها المختلفة. ولذلك، فإن السعي لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة يعالج نقاط الهشاشة من خلال تمكين الناس من التغلب على التهديدات متى وأينما تظهر. ولكن من المهم بنفس القدر تأكيد حقيقة أن التنمية البشرية لا تمكّن الأفراد فحسب، بل تمكّن بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية أيضاً من الحصول على مستويات أعلى من القدرة الخارجية والمرونة والصمود في تجنب آثار الصدمات، أو التعافي بسرعة أكبر من المخاطر.

⁶¹ -وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

⁶² -وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 299.

الخاتمة:

يمكن القول ان التحول الديموغرافي، كما للصدمة، آثار عميقة على المجتمعات والبيئات والمدن والمؤسسات في جميع المجتمعات الانسانية، وتبدو آثار التغيير متعددة الابعاد. فقد تفاقم من عدم المساواة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من مستويات الهشاشة والتوتر وتنامي صناعة التهميش الإنساني. وكانت الفئات المعرضة للمخاطر، مثل النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة ومن يعيشون في المناطق المكتظة والعشوائيات واحزمة وجيوب الفقر الأكثر تضرراً، ما يزيد من مساحة الصعوبات التي تواجهها هذه الفئات في الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في البيئات الحضرية، كالرعاية الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية وغيرها، وهذا يتطلب تطبيقات عملية وإنسانية ذكية للتخفيف من اثار التحول على السكان.

ان المؤشرات والأدلة المتعددة التي استعرضتها هذه الورقة ركزت بشكل رئيس على الكلف والتداعيات الاجتماعية للتحول الديموغرافي وسبل التعامل مع التحديات المستقبلية للسكان. إذ كثيراً ما يتم الإعراب عن القلق من أن اعتماد وتنفيذ مثل هذه المناهج في عالم ما بعد الأزمة هو خيار مكلف للغاية، ولا سيما في البلدان النامية. المناقشات التي تم التعبير عنها وتطويرها في هذه الورقة تؤكد أهمية استخدام منهج بناء القدرات لتعزيز فرص التنمية البشرية المستدامة وربطها بمنظور دورة الحياة، والذي يوضح في النهاية تكاليف الهشاشة وفوائد تطوير المرونة.

وفي الختام نقول ان الدول النامية لا تصبح اكثر فقراً عند تنفيذها سياسات الاستثمار الاجتماعي التي تعمل على تحسين جودة حياة مواطنيها؛ وبدلاً من ذلك، فإن العملية تعزز تنمية هذه البلدان وتقوي المنعة البشرية والصمود الهيكلي للمجتمع للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تحول السكان. وتؤدي التدخلات المبكرة في الوقت نفسه، إلى مزيد من الادخار، كجني فوائد وظائف العمل الأطول وتقليل النفقات على الصحة وتكاليف الرعاية وغيرها. هذه الفوائد تفوق النفقات التي يتم بذلها، على سبيل المثال، من أجل تحسين التعليم والصحة وفرص العمل خلال حياة العمل.



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

